

اتباع السنة عند المالكية وموقفهم  
من منتقضي الصحابة  
«مالكية الغرب الإسلامي خلال القرنين  
الثالث والرابع نموذجا»

د. محمد العلمي



## ملخص البحث

بحث علماء الإسلام في الصحابة من عدة جهات، واختص أهل كل علم بمقالات وقواعد متصلة بالصحابة الكرام حسب أهميتهم فيه، وسنذكر في هذه الورقة مواقف المالكية في إفريقية من منتقضي الصحابة في القرنين الرابع والخامس، كأنموذج لإطباق المالكية على نصرته الصحابة ومحبتهم من جهة، ولتسننهم واتباعهم من جهة أخرى، وحيث إن محبة الصحابة فرع عن اتباع السنة والجماعة، فنقسم هذه الورقة إلى ثلاث مباحث:

- أ- اتباع السنة عند المالكية.
- ب- لمحة عن نصرته الصحابة عموماً.
- ج- مواقف مالكية القيروان من منتقضي الصحابة، ونصرتهم للصحابة.

## الباحث في سطور

الدكتور محمد العلمي [Alami1967@gmail.com](mailto:Alami1967@gmail.com)

من مواليد: 06 يونيو 1967 بالرباط.

- < أستاذ الفقه الإسلامي والنظريات الفقهية والسياسة الشرعية، بكلية الحقوق بسلا - جامعة محمد الخامس السويسي.
- < دكتوراه الدولة في الفقه الإسلامي بدار الحديث الحسنية بالرباط سنة 2001 م.
- < أستاذ سابق بكلية الشريعة - جامعة القرويين بفاس من سنة 1993 م إلى سنة 2004 م.

أهم مؤلفاته وبحوثه المنشورة:

- ﴿ مقال: «الوثائق المجموعة لابن فتوح تصدر منسوية لعبد الملك المراكشي باسم مستعار، رد على د حسين مؤنس».﴾
- ﴿ المدرسة البغدادية للمذهب المالكي.﴾
- ﴿ المستوعب في الخلاف العالي عند المالكية، وهو تحت الطبع بمركز الدراسات والأبحاث - الرابطة المحمدية.﴾
- ﴿ «الذب عن مذهب مالك» لابن أبي زيد القيرواني (ت386هـ)، دراسة وتحقيق في مجلدين، وهو تحت الطبع، وغيرها.﴾

## مُقَدِّمَةٌ

بحث علماء الإسلام في الصحابة من عدة جهات، واختص أهل كل علم بمقالات وقواعد متصلة بالصحابة الكرام حسب أهميتهم فيه.

ففي أصول الفقه، تجد الصحابة محلاً للنظر في موضعين كبيرين على الخصوص، أولهما: في مباحث السنة، حيث يتعرضون لمعنى الصحابي بقصد تحرير شرط اتصال السند وتمييز متصل الحديث عن مرسله، قال المحلي: «تبحث عن المرسل الذي سقط منه الصحابي، فلا بد من معرفة الصحابي»<sup>(1)</sup>، وثانيهما: حجية قول الصحابي في الفروع، وهل يعتمد قوله أصلاً شرعياً وقاعدة للفتوى، لاختصاصهم بالمعرفة والمعينة للوحي ولأحوال النبي ﷺ<sup>(2)</sup>.

وفي علوم الحديث يستثني المحدثون الصحابة من «الجرح والتعديل»، لما ثبت لهم في الأصول من القطع بعد التهم، وينظرون في باقي رجال السند سواهم، وذلك إكراماً لمنصبهم وإجلالاً لهم عن احتمال الكذب والجرح المسقط للعدالة.

كما اعتنوا بتوثيق حياة الصحابة وتتبع دخولهم للأمصار، ومن أخذ عنهم من التابعين، وما رووه من أحاديث وآثار، وتعد معرفة الصحابة فناً أصيلاً من علوم الحديث، كما يعد تمييزهم عن سواهم أرقى شكل انتهى إليه هذا العلم بتأليف الحافظ ابن حجر العسقلاني لكتابه الشهير «الإصابة في تمييز الصحابة».

(1) شرح المحلي على جمع الجوامع.

(2) لم نذكر هنا ما يرد الصحابة فيه تبعاً، أو في صلب الاحتجاج للمسائل، كإجماع الصحابة وسلب العدالة ممن سبهم، ودرجة الحديث الموقوف، واشتراط معرفة سيرهم للمجتهد...

واعتنى رواية الحديث الفقهاء بفتاوى الصحابة وفقههم، وما نقل عنهم من تأويل للنصوص الشرعية، وما اختاروه فيها من معان ووجوه، وما نزعوا به من حجج وتوجيهات، وهذا صنيع المصنفين في الآثار والاختلاف، كابن أبي شيبة (ت 235هـ) وعبد الرزاق (ت 211هـ) وسعيد بن منصور، ثم محمد بن إبراهيم بن المنذر (ت 318هـ) والساجي (ت 307هـ) ومحمد بن إسحاق المروزي، وغيرهم.

واهتم الفقهاء بالصحابة من عدة جوانب، ففي كتاب الجامع من مؤلفات الفقه المالكي، يتعرضون إلى تعظيم قدر الصحابة ومحلمهم من الدين، ووجوب توقيهم وتفضيلهم، وحرمة الإساءة إليهم والطعن عليهم.

ويختص النوازلون منهم بالإجابة على ما يجد من واقعات يتعرض فيها بعضهم للصحابة أو يقدر فيهم أو تنتحل نحلة تفضي إلى الانتقاص منهم.

ويهتم علماء السياسة الشرعية بالبحث في الصحابة باعتبار تأسيسهم لأول نظام إسلامي للحكم بعد النبي ﷺ، وهو النظام القدوة لكل الحكومات اللاحقة، وفيه تقررت القواعد الأساسية للحكم الراشد في التاريخ الإسلامي، ولهذا قال الجويني في الغياثي: «لم نجد للمسائل القطعية في الإمامة سوى الإجماع»<sup>(1)</sup>، وهو يقصد إجماع الصحابة على تولية إمام جامع لكلمة الناس مدير لشؤونهم.

وأما في علم الكلام والتوحيد، فما كان الصحابة ليدخلوا في مباحث العقيدة وقواعدها، فهم بشر أتباع، منفصلون عن الوحي وعن المباحث النظرية للتوحيد، لولا ما تعرضت له أعراضهم من طعن وإزراء من طرف بعض الطوائف والفرق في عهد الفتنة وما بعدها [بعد مقتل سيدنا عثمان رضي الله عنه].

(1) غياث الأمم في التياث الظلم للجويني (ص 75).

فقد خصص الشيعة منذ نشأتهم العترة النبوية وذرية سيدنا الحسين بن علي بالمحبة والنصرة والتعصب، وأصابهم في ذلك غلو شديد، حيث أبطل الإمامية منهم عدالة من سواهم ممن خالفهم، بمن فيهم أبو بكر وعمر، وبنوا علي فتن الصدر الأول عقائد وعبادات وعواطف جياشة ببغض نفر من كرام الصحابة، فيدعون على بعضهم ويلعنون بعضهم، ويعلون من شأن شائئهم وقتلهم.

وفي المقابل عادى النواصب آل البيت عليهم السلام، وآذوهم قولا وعملا، وقد كثروا في زمن الأمويين والعباسيين، ثم انقرضوا ولم يبق لهم مذهب.

ويجمع بين مثالب هذين الفريقين الخوارج، الذين ناوأوا الجميع، وناصبوا جل الصحابة العداة<sup>(1)</sup>، وكفروهم وأخرجوهم من الملة رأسا، وسعوا إلى قتل من قدروا عليه منهم، مصيرا محرفا إلى القاعدة الشهيرة: «لا حكم إلا لله».

ونظرا لما تفضي إليه مقالات هذه الفرق من ثلم في أصل الدين وإبطال للشريعة، ومن فراغ تشريعي عظيم، إذ بدون الصحابة تبقى نصوص الشريعة للمسلمين مجملة غير قابلة للبيان، ونظرا لما في الطعن في الصحابة من إطاحة بالقدوة التي اختصوا بها، حيث سيجد المسلمون أنفسهم أمام إسلام لم يتحقق في واقع ولا دخل في تاريخ، نظرا لهذه العوامل مجتمعة أجمع أهل السنة والجماعة على حماية الدين بحماية نقلته وحملته من الصحابة، ووضع المتكلمون السنة من الأشاعرة والماتريدية وأهل الحديث القواعد الصارمة التي تبوئ للصحابة موقعهم الخطر في العقيدة الإسلامية، وتحمي أعراضهم من طعن الثالين، وتعلي مقامهم إلى ما هم له أهل من التوقير والتعظيم، وتقرر الأسس الوسط بين الغلو والشطط في حقهم، فلا ينقص من حقهم أو يغض من

(1) أي بعد التحكيم.

جهادهم، ولا تكتب العصمة لهم، وكلُّ ما تركب على بشريتهم أو اجتهاداتهم واختلافاتهم من أحداث يؤمر الناس بالسكوت عنها والتفويض فيها.

وما كان المتكلمون ليدرجوا في العقائد الصحابة الكرام لولا ما تناوشتهم به الفرق الزائغة من طعن وثلب وتجريح.

وسنذكر في هذه الورقة مواقف المالكية في إفريقية من منتقبي الصحابة في القرنين الرابع والخامس، كأنموذج لإطباق المالكية على نصره الصحابة ومحبتهم من جهة، ولتسننهم واتباعهم من جهة أخرى، وحيث إن محبة الصحابة فرع عن اتباع السنة والجماعة، فسنقسم هذه الورقة إلى ثلاثة مباحث:

أ- اتباع السنة عند المالكية

ب- لمحة عن نصره الصحابة عموماً

ج - مواقف مالكية القيروان من منتقبي الصحابة، ونصرتهم للصحابة.



## المبحث الأول: تفرد المالكية باتباع السنة وسلامة المعتقد أكثر من سائر المذاهب السنية الأخرى

تفرد المذهب المالكي من سائر المذاهب السنية بتطابق الفقه والعقيدة فيه، على أرضية السنة والاتباع ونصرة عقيدة الجماعة، التي عليها جمهور المسلمون وسوادهم الأعظم منذ عهد الصحابة الكرام، ولم يوجد في مذاهب الإسلام وفقهائه من تشدد في حماية السنة ونصرتها ومناوأة الابتداع والنحل الحادثة كالمالكية.

ففي الأمصار التي غلب عليها المذهب المالكي كالمغرب والأندلس وإفريقية، جاهد المالكية قروناً لتصفية جيوب النحل الزائغة التي زاحت مذهب السنة والجماعة في الغرب الإسلامي.

1- ففي الأندلس تمسك الناس عامةً وعلماء وأمرء بالسنة ومذهب أهل المدينة منذ أوائل القرن الثاني، وتميز معتقدتهم بالتسليم والاتباع وعدم الخوض، ومجانبة التعمق، والتباعد عن الكلام والفلسفات، قال ابن حارث: «أرض الأندلس الجارية على مذهب التقليد والتسليم»<sup>(1)</sup>، وقال ابن حزم: «وأما علم الكلام فإن بلادنا وإن لم تتجاذب فيها الخصوم، ولا اختلفت فيها النحل، فقل تصرفهم في هذا الباب، فهي على كل حال غير عربية عنه»<sup>(2)</sup>، بل قال ابن عبد البر: «أهل الكلام أهل بدعة وزيف، ولا يعدون عند الجميع في طبقات العلماء»<sup>(3)</sup>، وقال الإمام الذهبي: «وقبل ذلك [قبل النصف الأول من القرن الخامس] كان علماء المغرب لا يدخلون في الكلام، بل

(1) أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس (ص 178).

(2) رسالة في فضل الأندلس وذكر رجالها (ص 186).

(3) جامع بيان العلم (ص 416).

يتقنون الفقه أو الحديث أو العربية، ولا يخوضون في المعقولات، وعلى ذلك كان الأصيلي وأبو الوليد ابن الفرضي وأبو عمر الطلمنكي ومكي القيسي وأبو عمرو الداني وأبو عمر ابن عبد البر والعلماء»<sup>(1)</sup>.

وإذا كان الأندلسيون المتأخرون منذ القرن الخامس قد رسخوا في علم الكلام مع ابن الحوات (ت 405هـ) والباجي (ت 474هـ) وابن العربي (ت 543هـ) وغيرهم، فإنهم إنما نشروا عقيدة الإمام أبي الحسن الأشعري، ولم يتلبسوا بغيرها، كما أن الباعث على إدخال الكلام والترسم بمسالكه هو التسلل الخفي للاعتزال وبعض مقالات الباطنية إلى الأندلس، ما كان سببا في انتقال علمائها من التسليم إلى الاستدلال على أصول الاعتقادات، ويبين ابن العربي وابن حزم هذا الباعث، فيقول ابن العربي: «قد رحل قوم من الضلال كمسلمة بن القاسم ومحمد بن مسرة فجاءوا بكل مضرة ومعرفة، ورحل البلوطي ولقي الجبائي فجاء ببدعة القدرية في الاعتقاد ونحلة الداودية في الأعمال»<sup>(2)</sup>، ويقول ابن حزم (ت 456هـ): «وقد كان فيهم قوم يذهبون إلى الاعتزال، ونظار على أصوله، ولهم فيه تولى منهم خليل بن إسحاق، ويحيى بن السمينة والحاجب موسى بن حدير وأخوه الوزير صاحب المظالم أحمد، وكان داعية إلى الاعتزال لا يستتر بذلك»<sup>(3)</sup>.

وإضافة إلى من أشار إليه ابن العربي وابن حزم يذكر المؤرخون عددا من المتكلمين المعتزلة والباطنية الذين دبت بهم إلى الأندلس أفكار كادت تنزل بالناس، لولا أن تداركهم الله بأئمة الأشاعرة الذين ردوا على هؤلاء وأسسوا للعقائد أسسا آمنة من النظر الصحيح.

(1) سير أعلام النبلاء (17/ 558).

(2) العواصم من القواصم (ص 368).

(3) رسالة في فضل الأندلس وذكر رجالها (ص 186)، التكملة لكتاب الصلة (2/ 171، 438).

ومع ذلك فقد بقيت الأندلس على هامش الاشتغال في علم الكلام الأشعري، وتمسك جمهرة فقهاء المالكية بالتسليم وعدم الخوض، وتقرير العقائد بطرق بسيطة للناس، ولم يكونوا يلجؤون إلى الكلام إلا لسد ثغرة الذود عن العقيدة، ويمكن اعتبار المقدمة التي صدر بها ابن رشد الفقيه (ت 520هـ) كتاب المقدمات الممهدة مثلًا صادقًا للطريقة الأندلسية في تبليغ العقيدة للناس، فهي جامعة بين الوضوح والبساطة وعدم الخوض في تفاصيل الكلام ورسومه.

2- أما المغرب الأقصى فقد توزعت الأهواء بعد دخول الإسلام إليه، إذ عمت الصفيرية والإباضية في السوس وطنجة وسجلماسة، ثم ظهرت فيه دولة البرغواطيين بتامسنا [بين آسفي وسلا]، وهي دولة قوم متنبئين<sup>(1)</sup>، جمعوا في عقائدهم بين الوثنية وبعض الأحكام الدينية المحرفة<sup>(2)</sup>.

(1) أسسها صالح بن طريف البرغواطي المتنبئ. انظر الاستقصاء (1/170).

(2) قال الناصري نقلا عن صاحب القرطاس: «كان الضلال الذي شرع لهم أنهم يقرون بنبوته، وأنهم يصومون شهر رجب، ويأكلون شهر رمضان، وفرض عليهم عشر صلوات: خمسا بالليل وخمسا بالنهار، وأن الأضحية واجبة على كل شخص في الحادي والعشرين من المحرم، وشرع لهم في الوضوء غسل السرة والخاصرتين، وأمرهم أن لا يغتسلوا من جنابة إلا من حرام، وصلاتهم غيماء لا سجود فيها لكنهم يسجدون في آخر ركعة خمس سجعات ويقولون عند تناول الطعام والشراب باسمك يا كساي وزعم أن تفسيره بسم الله وأمرهم أن يخرجوا العشر من جميع الثمار وأباح لهم أن يتزوج الرجل من النساء ما يشاء ولا يتزوج من بنات عمه ويطلقون ويراجعون ألف مرة في اليوم فلا تحرم عليهم المرأة بشيء من ذلك وأمرهم بقتل السارق حيث وجد وزعم أنه لا يظهره من ذنبه إلا السيف وأن الدية تكون من البقر وحرم عليهم رأس كل حيوان والدجاجة مكروه أكلها وقودتهم في الأوقات الديقة وحرم عليهم ذبحها وأكلها، ومن ذبح ديكا أو أكله أعتق رقبة، وأمرهم أن يلحسوا بصاق ذبحها وأكلها ومن ذبح ديكا أو أكله أعتق رقبة وأمرهم أن يلحسوا بصاق ولاتهم على سبيل التبرك فكان يبصق في أكفهم فيلحسونه ويحملونه إلى مرضاهم يستشفون به ووضع لهم =

وظهر العبيديون الشيعة بالمغرب [بفاس<sup>(1)</sup> وسجلماسة]، ومنه خرجوا للاستقرار بالمهدية سنة 297هـ.

لكن ظهور دولة الملثمين في القرن الخامس الهجري عجل بنهاية هذه النحل الحادثة، بحيث جعل يحيى بن إبراهيم وعبد الله بن ياسين هدفهما الأول القضاء على البرغواطية وغيرها، فتم للمرابطين ذلك قبل أن يفتحوا الأندلس كما هو معروف، وتأسست بالمرابطين أول دولة في المغرب الأقصى على مذهب مالك وعقيدة السنة الصحيحة.

وظل مالكية المغرب الأقصى - طوال تاريخهم - متيقظين لكل ما ترمي به الحركة العلمية والسياسية من عقائد طارئة ونحل زائفة، فما إن ينبغ مبتدع أو متنبئ حتى يرمى بسهام النقض وأنصال الرد، صيانة للجماعة وللقواعد التي احتضنت الاستقرار الاجتماعي بالمغرب.

ولهذا السبب جاء في بعض فتاوى القرن الخامس في المعيار المعرب: «وأما ما سماه الناس من علم الكلام، فهذا أيضا يختلف حال الناس فيه، فاليسير منه في معرفة الاعتقادات من تأليف بعض الفقهاء وبعض المتكلمين فيه كفاية، لأن المزيد في هذا

= قرآنا يقرؤونه في صلواتهم ويتلونه في مساجدهم وزعم أنه نزل عليه وأنه وحى من الله تعالى إليه ومن شك في ذلك فهو كافر والقرآن الذي شرع لهم ثمانون سورة سماها لهم بأسماء النبيين وغيرهم منها سورة آدم وسورة نوح وسورة فرعون وسورة موسى وسورة هارون وسورة بني إسرائيل وسورة الأسباط وسورة أيوب وسورة يونس وسورة الحمل وسورة الديك وسورة الحجل وسورة الجراد وسورة هاروت وماروت وسورة إبليس وسورة الحشر وسورة غرائب الدنيا وفيها العلم العظيم بزعمهم حرم فيها وحل وشرع وفصل وتسمى فيهم بصالح المؤمنين وقال أنا صالح المؤمنين الذي ذكره الله في كتابه الذي أنزله على محمد». الاستقصاء (1/171).

(1) يذكر الونشريسي في المعيار أن العبيديين هم أول من نقل الجمعة إلى جامع القرويين.

والإتساع منه إنما يراد في بلد تكثر فيها البدع، أو لمن يرجى أن يكون إماما في هذا العلم، فيرد على أهل البدع، وتختلف البلدان فيه ويختلف الناس فيه .. وهذا إنما يتأكد في بلدان المشرق لكثرة البدع، وأما المغرب فسالم من هذا في هذا الوقت، واليسير منه يكفي إذا وجد من يستمع معه، وقد قل هذا في المغرب وما من كان يتسع معه فيه إلا القليل، فإذا وجد من يتعلم منه فالأمر يختلف .. فرب رجل يقنع بمثل ما ذكر أبو محمد في رسالته النافعة، ورب رجل يصلح له أكثر من ذلك كالتمهيد للقاضي ونحوه»<sup>(1)</sup>.

3- أما إفريقية [أي تونس والقيروان وما يتصل بهما من البلاد] فقد دخلتها مبكرا ثلاث فرق مخالفة لأهل السنة:

< أولها: الخوارج، حيث أسس لهم عكرمة البربري بها دارا، قال يحيى بن بكير: «الخوارج الذين بالمغرب عنه أخذوا»<sup>(2)</sup>، واتخذوا من البربر الذين لم يرسخ فيهم العلم والسنة آنذاك قاعدتهم وأشباعهم.

< وثانيها: الاعتزال، الذي دخل القيروان على يد تلاميذ واصل بن عطاء (ت 116 هـ)، ويحكي القاضي عبد الجبار المعتزلي (ت 415 هـ) أن واصل أرسل «عبد الله بن الحارث إلى المغرب، فأجابه خلق كثير»<sup>(3)</sup>، كما ينقل الجاحظ في البيان والتبيين ما يفيد هذا عن شاعرهم صفوان الأنصاري الذي يقول في مادح واصل بن عطاء:

(1) المعيار (11/230).

(2) تهذيب التهذيب (7/237). وفيه «قال ابن المديني: إنما لم يذكر مالك بن أنس عكرمة لأن عكرمة كان ينتحل رأي الصفرية».

(3) المنية والأمل (ص 25).

له خلف شعب الصين في كل ثغرة إلى سوسها الأقصى وخلف البرابر  
رجال دعاة لا يفلس عزمهم تهكم جبار ولا كيد ماكر  
وأوتاد أرض الله في كل بلدة وموضع فتياهم وعلم التشاجر<sup>(1)</sup>

« وثالثها: التشيع، ففي عموم المغرب انتشرت الدعوة إليهم، وكثر الداخل فيها من البربر، حتى أسسوا دولتهم بإفريقية سنة 297هـ، وأطاحوا بدولة بني الأغلب. والحق الذي لا مرية فيه أن مالكية إفريقية كانوا أكثر الناس ابتلاء في مسائل التوحيد من غيرهم من مالكية الغرب الإسلامي، وخصوصا بين سنتي 297 و367هـ، حيث اشتدت عليهم وطأة العبيديين الفاطمية، الذين بالغوا في اضطهادهم وعدم التسامح الديني معهم.

وتتلخص مواجهة المالكية للفرق الزائغة والمناوئة للسنة بإفريقية في أربعة وجوه، هي: أولا: إقامة السنة وإحياء قيم الاتباع، ثانيا: مناظرة هذه الفرق والرد العلمي عليها ومغالبتها بالحجج، ثالثا: التحذير الاجتماعي منها، وتحصين العامة من غوائلها ومفاتها، وإقامة الحججة بنصيحة أهلها، أو مناوأتهم ومعاداتهم، ومواجهة جرائتهم، رابعا: الانتفاضة المسلحة على العبيديين بالخصوص،، فثاروا عليهم أولا بالتنسيق مع الخوارج، ورجحوا ذلك بأن الخوارج وإن كانوا أهل بدعة فهم مسلمون، بخلاف العبيديين فإن دولتهم دولة مجوس، واشتروا في تلك الثورة المسلحة التي كانت سنة 333هـ على القائد الخارجي مخلد بن كيداد، أن يبايعوه على: «كتاب الله وسنة رسول الله ومذهب مالك»، وبعد هذه الانتفاضة الفاشلة أشعل المالكية الثورة الكبرى سنة 441هـ على العبيديين وشردهم كل ممزق، وطووا بساط حكمهم بإفريقية إلى الأبد، وبأفولهم أفلت كل النحل الحادثة بإفريقية.

فلم يكد ينتصف القرن الخامس حتى تهاوت كواكب كل الفرق وغربت شمسها، واستوى الأمر للسنة والعقيدة الصحيحة، واستقامت حياة أهل المغرب على مذهب أهل السنة والجماعة الأشاعرة.

4- أما مصر فبالرغم من أن الخوارج بها ظهروا<sup>(1)</sup>، فإنها لم تكن أرض بدعة أول الأمر، لذلك لم تكن لمالكية مصر مواقف شهيرة على أهل البدع، وإنما امتحن كبار المالكية بفتنة خلق القرآن في عهد المامون، وكان ممن حمل إلى بغداد فيها محمد بن عبدالله بن عبد الحكم<sup>(2)</sup>، واستتر بعضهم خلالها، وكان ممن هرب زيد بن بشير الأزدي (ت 242هـ) «كان سبب خروجه من مصر الفرار من المحنة في القرآن»<sup>(3)</sup>.

أما المحنة العقديّة العظمى على مالكية مصر فقد بدأت منذ سنة 367هـ، حين دخلها العبيديون واتخذوها داراً لإمارتهم، وقد اضطهدوهم أيما اضطهاد، وكان المالكية بمصر صابرين على الاهتضام، إلى أن أتى الله بصلاح الدين الأيوبي الذي أنهى حكم الفاطميين<sup>(4)</sup>، وحرر أهل السنة من اضطهادهم.

ويجسد هذا المعنى ما نقله «أبو الطاهر بن عوف الزهري أن الطرطوشي كان نزوله بالإسكندرية، ثم باشر قتل الأمير [أي العبيدي] بها علماءها، فوجد البلد عاطلاً عن العلم، فأقام بها وبث علما جها، وكان يقول: إن سألتني الله تعالى عن المقام بالإسكندرية - لما كانت عليه في أيام الشيعة العبيدية من ترك إقامة الجمعة ومن غير

(1) خروج الخوارج كان من مصر والحجاز والعراق.

(2) ترتيب المدارك (4/160).

(3) نفسه (4/100).

(4) كان آخر ملوك الفاطميين العاضد الذي توفي سنة 567هـ، وبوفاته أعيدت الخطبة للخليفة العباسي

بمصر. تاريخ ابن الأثير (11/149).

ذلك من المناكر التي كانت في أيامهم - أقول له: وجدت قوما ضلالاً فكنت سبب هدايتهم»<sup>(1)</sup>.

5- أما في العراق، التي لم تكن داراً خالصة للمالكية، وكانت تعج بأهل الأهواء من كل طيف، فقد دار المالكية مع مذهب أهل السنة والجماعة حيث دار، وكان فقهاؤهم وقضاتهم على منوال مالكية المغرب والأندلس، إلا أنهم اختصوا بالريادة في الذب عن العقيدة السنية في عموم بلاد الإسلام، حيث نسب إلى بعض أعلامهم مذهب أهل الحديث، ووضعوا من القواعد والأوضاع ما أوقف الزحف الفكري للاعتزال والتشيع والفلسفة اليونانية وغيرها، ويعتبر أبو الحسن الأشعري<sup>(2)</sup> وأبو عبدالله بن مجاهد الطائي وأبو بكر الباقلاني - وهم مالكية عراقيون - المؤسسين الأوائل لعلم الكلام على مذهب أهل الحديث، قبل أن يأخذ مشعله أئمة الشافعية، كالجويني والغزالي والقشيري ومن بعدهم.

هكذا يتحصل أن كل مدارس المذهب المالكي كانت على طريقة أهل السنة والجماعة، ولا يسعنا هنا بسط الصلة بين الاستقرار الاجتماعي وبين العقيدة السنية، حسبنا التنبيه إلى أن أهل السنة هم أهل الجماعة، فسلامة العقيدة هي أساس الأمن الاجتماعي، ولأمر ما سمي أهل السنة العام الذي بايع فيه الحسن بن علي معاوية رضي الله عنهما وهو عام 41هـ بعام الجماعة، نظراً لما حصل بذلك من اجتماع

(1) الديباج (ص 373).

(2) الشيخ أبو الحسن الأشعري مالكي حسب القاضي عياض، ولكن ابن السبكي عده في طبقات الشافعية شافعيًا، ولكل من الإمامين بعض الإمارات والقرائن على ذلك، قال الحجوي معلقاً: «ولا بعد في أن يكون مجتهداً، لا هو شافعي ولا مالكي، لما كان عليه من العلم الواسع والفكر الشاسع، ويبعد أن يكون مثله مقلداً في ذلك العصر!». الفكر السامي ط. المكتبة العصرية (ص 460).



لشمل وحقن للدماء وأمن للسبل، ولما حصل للناس من الاستقرار والوحدة في البلاد الإسلامية اجتهد أهل السنة اللاحقون في الحفاظ عليها.

- وقد يتساءل المطلع هنا: هل كان المالكية جميعا على معتقد واحد، ألم يكن فيهم «أهل أهواء»؟

والجواب أن عموم المالكية وجمهرتهم الغالبة هم أهل السنة والجماعة منذ الإمام مالك إلى الآن، وأيما رجل كان على مذهب مالك وانتحل عقيدة الاعتزال أو التشيع كان المالكية يسقطون عنه صفة «المالكية»، فلا يذكر في علماءهم ولا ينقل خلافه في العلم، ولا يترجم في طبقات أئمتهم، وينادى عليه بالنكير والاستبعاد.

« وأقتصر هنا على ذكر مثالين دالين على هذا الملحظ العام، أولهما: أن ابن حارث الخشني ذكر في تاريخه بعض المالكية القرويين ممن تشرق<sup>(1)</sup> [أي تشيع]، وهنا تنبيهان:

« أولهما: أن بعض من تشرق من المالكية فعل ذلك مخافة القتل، بحيث يبقى مستترا بذلك غير مجاهر، كابن القمودي الذي «اضطر إلى الاعتذار وخاف من سفك دمه»<sup>(2)</sup>، وكمحمد بن حيان، الذي «كان مدنيا صحب سحنون، فتشرق وكان بذلك

(1) يعبر بعض المؤرخين المغاربة كالقاضي عياض وابن حارث الخشني والديباغ وابن ناجي عن التشيع العبيدي «بالشرق»، ويسمون العبيديين بـ «المشاركة»، وقد عقد ابن حارث فصلا لذكر «من تشرق ممن كان ينسب إلى علم من أهل القيروان» من أخبار علماء إفريقية (ص 291)، وفي معالم الإيمان (22/3) قال ابن ناجي: «الفرقة المعروفة بإفريقية بالمشاركة»، في حين يطلق بعض المؤرخين المشرقيين على العبيديين لقب «المغاربة»، انظر أمثلة لذلك في سير أعلام النبلاء للذهبي (15/56-163-167)، (16/181)، ومعجم البلدان لياقوت (4/264)، (5/228-249) وغيرهما.

(2) أخبار علماء إفريقية (ص 280).

مستترا<sup>(1)</sup>، وكابن الصباغ، قال عنه ابن حارث: «كان قد تشرق لوجه لا أعلمه، والذي لا أشك فيه أنه كان له عذر»<sup>(2)</sup>.

« وثانيهما: أن من كان معتقدا في تشرقه متحمسا لتشيعة كان المالكية يبطلون صلته بمذهبهم، فلا يذكرونه في أئمتهم إلا للتنبية عليه، كريع بن سليمان بن سالم<sup>(3)</sup>، وزرارة بن أحمد الذي كان في مذهب الشيعة من الغالين<sup>(4)</sup>، ولذلك لا توجد لأحد منهما ترجمة عند عياض في المدارك، ولا عند من بعده من أصحاب التراجم المالكية.

والمثال الثاني: أن أحد المعتزلة ممن ينتحل مذهب مالك بمصر، هو علي بن أحمد بن اسماعيل البغدادي، رد عليه المالكية قبح طريقته، وأطبقوا على إبعاده من مذهب أهل المدينة، قال القاضي عياض: «سكن مصر، وكان ينتحل مذهب مالك بن أنس، ويقول بالاعتزال. وكان داعية في ذلك. وكتب إلى فقهاء القيروان رسالة معروفة، يدعوهم فيها إلى الاعتزال، والقول بالقدر، والمخلوق، وغير ذلك من مذاهبهم. ويقبح لهم طريقة متكلمي أهل السنة، ومذهب الأشعري، ويبدعه، فجابوه - فقهاء القيروان - وردوا عليه، وجابوه أبو محمد بن أبي زيد رحمه الله، عن كتابه برسالة معروفة، ظهر فيها علمه وقوته في الكلام بالرد على أهل الأهواء، ونفى عن مالك وأصحابه جميع ما نسب إليه، وجعل يحتج على نقض قوله في القدر من كلام مالك البديع، في رسالته في القدر، إلى ابن وهب رحمه الله تعالى»<sup>(5)</sup>، قال عياض معلقا: «وهذا الرجل غير معروف

(1) أخبار علماء افريقية (ص 291).

(2) نفسه (ص 292).

(3) نفسه (ص 292).

(4) نفسه (ص 295).

(5) ترتيب المدارك (6/ 196).

في المالكية، ولا معدود فيهم، وإنما تسمى بمذهب مالك لتنفق بدعته عند العامة. فذكرناه تنبيهاً عليه، لا لنستكثر بمثله. أبعد الله مثله»<sup>(1)</sup>.

والجددير بالذكر أن التزام المالكية بالسنة والجماعة، ونأيهم عن سبل الفرق، كرامة خص الله بها أهل المدينة عن غيرهم من المذاهب السنية الأخرى.

فبالرغم من أن مذاهب أبي حنيفة والشافعي وأحمد وداود مذاهب سنية على العموم، وأصحابها أهل ذب على عقائد أهل الحديث، فقد وجد فيها بعض من نسب إلى الاعتزال أو التشيع أو الغلو في الظواهر.

فقد كان من أئمة الشافعية عدد من كبار المعتزلة منهم: القاضي عبد الجبار بن أحمد أبو الحسن الهمداني (ت 415هـ) «كان شافعي المذهب وهو مع ذلك شيخ الاعتزال وله المصنفات الكثيرة في طريقتهم»<sup>(2)</sup>، ومنهم تلميذه المعتزلي قاضي القضاة أبو الحسين البصري (ت 428هـ) صاحب كتاب المعتمد في الأصول.

ويوجد في الشافعية عدد ممن قالوا ببعض مقالات المعتزلة، كالحسن والقبح العقلي، حيث قال به منهم: أبو بكر القفال الشاشي، وأبو بكر الصيرفي، وأبو بكر الفارسي، والقاضي أبو حامد، والحليمي، وكوجوب شكر المنعم عقلاً، حيث ذهب إليه من الشافعية: أبو العباس بن القاص، وأبو بكر القفال الشاشي، وأبو عبد الله الزبيري وأبو الحسين بن القطان، وأبو بكر الصيرفي، وأبو علي بن أبي هريرة<sup>(3)</sup>، ومنهم علي بن محمد

(1) ترتيب المدارك (6/196).

(2) طبقات الشافعية لابن قاضي شعبة (1/26).

(3) قال الزركشي معلقاً: «واعلم أن هؤلاء عدوا هذا إلى غيره، فقالوا: يجب العمل بخبر الواحد عقلاً، وبالقياس عقلاً، ونقل ذلك عن ابن سريج والقفال وغيرهما، وذكروا في الاعتذار عن موافقتهم للمعتزلة وجهين: أحدهما: أن ذلك كان في أول أمرهم ثم رجعوا عنه، قال ابن عساكر في تاريخه: كان القفال في أول أمره مائلاً عن الاعتدال قائلاً بالاعتزال، ثم رجع إلى مذهب الأشعري، الثاني: قال =

أبو الحسن الماوردي، «ذكره ابن الصلاح في طبقاته، واتهمه بالاعتزال في بعض المسائل»<sup>(1)</sup>.

وأما الحنفية فقد كان عدد من أئمتهم معتزلة كبارا، كأبي شمر<sup>(2)</sup>، وجار الله الزمخشري (ت 538هـ) ومحمد بن عبد الرحمن بن صبر أبو بكر الحنفي (ت 386هـ) «كان معتزليا مشهورا به رأسا في علم الكلام»<sup>(3)</sup>، وناصر بن أبي المكارم عبد السيد بن علي أبو الفتح المطرزي برهان الدين (ت 610هـ) كان «رأسا في الاعتزال»، وغيرهم.

كما رمي بالاعتزال من أئمتهم كثير، كأبي الحسن أحمد بن زهيراد بن مهران السيرافي (ت 344هـ) «الفقيه المتكلم من أصحاب أبي حنيفة .. رمي بالاعتزال»<sup>(4)</sup>، وأحمد بن محمد بن سعيد، أبو نصر النسفي (ت 374هـ) «كان من الفقهاء على مذهب أبي حنيفة، وكان يتهم بمذهب الاعتزال»<sup>(5)</sup>، والفقيه أبو محمد الحسن بن محمد بن أحمد ابن علي الإستراباذي (ت 541هـ)، «كان يرى الاعتزال»<sup>(6)</sup>.

ولم يخل مذهب إمام السنة أحمد بن حنبل من بعض المعتزلة، كأبي الوفاء بن عقيل الحنبلي (ت 513هـ)، وكعبد السيد بن علي أبي جعفر المعروف بابن الزيتوني (ت 542هـ)

= القاضي أبو بكر في كتابه «التقريب»... ولما حكينا هذه المذاهب علم أن هذه الطائفة من أصحابنا كابن سريج كانوا قد برعوا [كذا، والمقصود في الفقه] ولم يكن لهم قدم راسخ في الكلام، وطالعوا على الكبر كتب المعتزلة فاستحسنوا عباراتهم غير عالين بما يؤدي إليه مقالاتهم من قبح القول وكثير من أصحاب أبي حنيفة العراقيين البحر المحيط (1/183 - 184).

(1) طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (1/36).

(2) فرق وطبقات المعتزلة (ص 66).

(3) تاج التراجم في طبقات الحنفية لابن قطلوبغا (ص 21).

(4) الطبقات السنية في تراجم الحنفية للقمي الغزي (ص 106).

(5) نفسه (ص 136).

(6) نفسه (ص 239).

«كان حنبلياً من أصحاب أبي الوفاء بن عقيل.. وكان يذهب إلى الاعتزال» توفي سنة اثنتين وأربعين وخمسة مائة»<sup>(1)</sup>.

على أن عدداً واسعاً من الحنابلة بالغ في الإثبات وأفرط في الظواهر حتى نسب بعضهم إلى البدعة، كأبي يعلى (ت 450هـ) وابن الزاغوني وابن حامد، وعليهم ألف شيخهم أبو الفرج بن الجوزي رسالته «دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه»، حيث قال عنهم فيه: «وكلامهم صريح في التشبيه»<sup>(2)</sup>، وقد تبعهم خلق من العوام، وقد نصحت التابع والمتبوع، فقلت لهم: يا أصحابنا، أنتم أصحاب نقل واتباع، وإمامكم الأكبر أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى يقول: وهو تحت السياط: كيف أقول ما لم يقل؟ فيياكم أن تبتدعوا في مهبه ما ليس منه»<sup>(3)</sup>.

كما في مذهب الظاهر معتزلة، كمنذر بن سعيد البلوطي (ت 327هـ)، الذي اعتبره ابن العربي أول من أدخل الاعتزال إلى الأندلس كما سبق.

يتحصل لدينا أن المالكية تفردوا بالصيغة السننية لمذهبهم، وبالحناسية المفرطة تجاه الفرق التي تخالف أهل السنة والجماعة.

(1) الوافي بالوفيات (161/6).

(2) قريب مما لاحظته ابن الجوزي على بعض أئمة المذهب الحنبلي لاحظته القاضي عياض على أحد المالكية وشنع عليه، قال: «إسحاق بن مسلم أبو إبراهيم.. كان يتكلم في الفقه على مذاهب النظر، وفي الأسماء والصفات على طريق المتكلمين وأهل السنة. وكان نبياً متصرفاً، إلا أن ابن حارث حكى عنه أنه يقول بالجسم ولا كالأجسام، وهذا - إن صح عنه - ينفي كل ما وصف به من فهم ونبيل، ويدل على إغراق في الجهل وغباوة تامة وقلة علم» ترتيب المدارك (5/336).

(3) دفع شبه التشبيه لابن الجوزي، تحقيق محمد زاهد الكوثري (ص 33).

## المبحث الثاني: اهتمام المالكية بالصحابة

ليس للمالكية كبير إضافة في موضوع الصحابة عن أئمة المذاهب الأخرى، وعن أهل الحديث الذين يعود لهم الفضل في توثيق حياة الصحابة واستمرار التوقير لهم والتعظيم لشأنهم، فالمالكية وسائر مذاهب الحديث والرأي مسهمون بالنصيب الوافر في هذا الباب.

لكننا هنا سنقف على جانب من حرمة الصحابة ومقدارهم العلي عند المالكية، وعلى العناية بهم والتأليف في فضائلهم، مما يعد جذرا ومستندا للمالكية إفريقية في ذبهم عن الصحابة في القرنين الرابع والخامس الهجريين.

فأول ما يتعين تقديمه في هذا الباب أن كتب الفقه التي كانوا يؤلفونها للمبتدئين كالرسالة، أو للطلبة والمختصين كجامع ابن يونس والمقدمات لابن رشد ومختصر المدونة لابن أبي زيد والذخيرة للقرافي كانوا يقررون فيها قواعد أساسية يجب أن تلقن للطلبة والعامة والصبيان، وأفردوا لذلك كتاب الجامع في هذه المؤلفات<sup>(1)</sup>، وضمنوه حقوق الصحابة على المسلمين، والتي تتلخص في ستة قواعد وأحكام: 1- أن خير القرون قرن الصحابة، 2- أن أفضل الصحابة الخلفاء الأربعة، و«مراتب هؤلاء الخلفاء الأربعة في الفضل كمراتبهم في الولاية»<sup>(2)</sup>، 3- الكف عن التفضيل بينهم، قال

(1) قال القرافي: «هذا الكتاب يختص بمذهب مالك، لا يوجد في تصانيف غيره من المذاهب، وهو من محاسن التصنيف، لأنه تقع فيه مسائل لا يناسب وضعها في ربع من أرباع الفقه، أعني العبادات والمعاملات والأقضية والجنايات، فجعلها المالكية في أواخر تصانيفها، وسموها بالجامع، أي الجامع الأشتات من المسائل التي لا تناسب غيره من الكتب، وهي ثلاثة أجناس، ما يتعلق بالعقيدة وما يتعلق بالأقوال وما يتعلق بالأفعال، وهو الأفعال والتروك بجميع الجوارح». الذخيرة (13/231).

(2) المقدمات الممهدة (3/391).

القرافي: «ليس هذه التفضيلات مما أوجب الله تعالى على المكلف اكتسابه أو اعتقاده، بل.. متى خطرت بالبال أو تحدث فيها اللسان وجب الإنصاف وتوفيه كل ذي حق حقه»<sup>(1)</sup>، 4- التفضيل بين الصحابة هو على قدر الأسبقية في الإسلام والهجرة، قال ابن يونس: «وأن المهاجرين أفضل عصره عَلَيْهِ السَّلَامُ، وأن أفضلهم العشرة، وأفضل العشرة الأئمة الأربعة، ثم أهل بدر، والمهاجرون على قدر السبق»<sup>(2)</sup>، 5- تحريم عرض جميع الصحابة، «وكل من صحبه ولو ساعة، أو رآه ولو مرة، فهو بذلك أفضل من أفضل التابعين»<sup>(3)</sup>، 6- الكف عن ذكرهم إلا بخير وعن الخوض فيما شجر بينهم والتماس أحسن المخارج لهم، قال في الرسالة: «وأنهم أحق الناس أن يلتمس لهم أحسن المخارج، ويظن بهم أحسن المذاهب»<sup>(4)</sup>.

- ومن قواعد المذهب في الرواية الفقهية أن كل ما نسب إلى مالك في الصحابة يعرض على أصل مالك فيهم، فما وجدوه حائدا عنها حكموا بضعفه ورده.

فمن ذلك أن المالكية يطعنون في كتاب نسب إلى مالك سمي كتاب السر، قال الأبهري: «ولو سمع مالك إنسانا يتكلم ببعض ما فيه لأوجعه ضربا»<sup>(5)</sup>، قال ابن زكري مبينا: «وهو كتاب منكر، قال ابن فرحون: وقفت عليه فيه من النقص من الصحابة والقدح في دينهم، خصوصا عثمان رضي الله عنه»<sup>(6)</sup>.

(1) الذخيرة (233 / 13).

(2) نفسه (233 / 13).

(3) كتاب الجامع لابن أبي زيد (ص 115).

(4) الرسالة (ص 21).

(5) شرح الجامع للأبهري (ص 174).

(6) نفسه (ص 176)، هامش 1.

ومن ذلك أيضا أنهم طعنوا في نسبة قول مالك في ابن مسعود، قال الأبهري مستنكرا: «وما رواه عن ابن مسعود، فقد حكي عن قطع الله لسانه وجدد عذابه عليه، أنه حكي عن مالك أنه قال: علي وابن مسعود رضوان الله عليهما ممن نفته المدينة، ولقد كذب من قال هذا عليه، وكيف يقول ذلك وهو يروي عنهم ويأخذ بقولهم ويتبع آثارهم»<sup>(1)</sup>.

« ومن مظاهر عناية المالكية بالصحابة التأليف في فضائلهم وأخبارهم، فقد ألف عبد الملك بن حبيب «كتاب فضائل الصحابة»، وألف أحمد بن صالح المصري (ت 248هـ) كتابا في الصحابة، وألف عبد الرحمن بن محمد فطيس (ت 402هـ) «كتاب المصايح في فضائل الصحابة مائة جزء»<sup>(2)</sup>، وألف ابن عبد البر كتاب الاستيعاب في معرفة الأصحاب، وهو الذي ذيله أبو علي الغساني بوصية مؤلفه له<sup>(3)</sup>، وعليه ألف محمد بن خلف بن سليمان بن فتحون المرسى أبو بكر الأوربولى (ت 520هـ) «كتاب الإلحاق على الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر في مجلدين .. وأوهام كتاب الاستيعاب»<sup>(4)</sup>، ولخصه شهاب الدين أحمد بن يوسف بن إبراهيم الأدرعي المالكي، وسماه روضة الأحاب في مختصر الاستيعاب<sup>(5)</sup>، وألف سعيد بن إبراهيم بن عيسى بن داود الحميري أبو عثمان المالقي (ت 709هـ) «كتاباً في الصحابة استدرك فيه على من تقدمه من المصنفين في أخبار الصحابة»<sup>(6)</sup>، وألف القاسم بن محمد بن أحمد بن محمد

(1) شرح الجامع للأبهري (ص 176).

(2) الصلة (ص 98).

(3) قال السهيلي في الروض (3/ 444): عن أبي بكر بن طاهر أن ابن عبد البر «قال لأبي علي أمانة الله في عنقك، متى عثرت على اسم من أسماء الصحابة لم أذكره إلا ألحقته في كتابي الذي في الصحابة».

(4) الصلة (ص 178)، هدية العارفين (1/ 488).

(5) كشف الظنون (1/ 81).

(6) الديباج (ص 69).



ابن سليمان بن محمد بن سليمان الأنصاري الأوسي (ت 642هـ) كتاب «التبين عن مناقب من عرف قبره بقرطبة من الصحابة والتابعين والعلماء والصالحين في مجلد متوسط، .. ومختصر هذا الكتاب، في كناش لطيف»<sup>(1)</sup>.

« ومن مظاهر عناية المالكية بالصحابة استغلال نفوذهم للدفاع عنهم، ومن هذا الباب ما ثبت عن يوسف بن يعقوب الأزدي الحمادي أنه أفنح الخليفة العباسي المعتضد بالعدول عن إصدار مرسوم لإعلان لعن معاوية في المساجد، قال القاضي عياض: «ولما أشار المعتضد بلعن معاوية وآله على من أمره، وكتب في ذلك كتاباً انتخب له من الكتاب الذي كان أنشأه المأمون حين عزم على ذلك، فلم يزل القاضي يوسف يتردد، ويسعى في رد ذلك، حتى ترك الأمر بذلك، وانصرف عنه وذكر أبو جعفر الطبري أن يوسف مضى في ذلك إلى المعتضد، وقال له: إني أخاف أن تضطرب العامة عند سماعه، فقال: إن تحركت وضعت سيفي، فقال له: فما تصنع بالطالبيين، وهم في كل ناحية يخرجون، ويميل إليهم الكثير من الناس، وفي هذا الكتاب إطراؤهم، والتفجع لما نبيل منهم، - أو كيف قال - فإذا سمعه الناس، زادوا فيهم تشيعاً، وكانوا أثبت حجة، فأمسك المعتضد عما هم به، فعد الناس هذه من مناقب آل حماد، وبخاصة يوسف بن يعقوب، قال فدخل على القاضي يوسف بعض أهل الحديث يشكره، ويقول له: جزاك الله خيراً، فإنكم أهل بيت سنة»<sup>(2)</sup>.

« ومن مظاهر ذلك الرد على من ينتقصهم أو يطعن فيهم، وأورد هنا مثالين دالين: ﴿المثال الأول: رد أبي الوليد الباجي في رحلته على بعض من يقع في الصحابة، وتمكنه من التأثير على السلطان وإرجاعه إلى الواجب الحق من نصرة الصحابة، وذلك «في سنة

(1) الذيل والتكملة السفر الخامس (2/557) [1090].

(2) ترتيب المدارك (4/299).

سبع وثلاثين وأربعمائة، ورد مدينة حلب صادرا من العراق، وكان قصده أن ينصرف منها بعد يومين، وقد غلب على أهل البلد ومعظمهم التشيع، وناظر بعض علمائها من الشيعة على مذاهب أهل السنة، فأفحمهم، قال أبو الوليد الباجي: ورغب إلي أهل العلم والحال في المقام بها، وقالوا لي: أنت مستقبل الشتاء، وليس بوقت سفر، وأنت تقيم بصور أو غيرها إلى وقت السفر، فاجعل مقامك عندنا، وظهر من قلق المتشيعين فيها ما شاع، وبلغ السيدة بنت ابن رباب وكانت من أهل السنة، وقصدت مجلسي وبلغ الأمر الأمير معز الدولة ثمال أبي علوان بن صالح الكلابي، وهو صاحب حلب في ذلك الوقت، وكان قد أفسد مذهبه معلّم قرأ عليه، فكانت زوجه السيدة بنت ابن رباب أنمري تروم صرفه عن ذلك، فلا تقدر عليه، فوجدت السبيل بي إليه، ورغب في أن يلقاني، فلقيته مرارا، وانصرف عن ذلك الرأي الفاسد على ما أظهر، وكلمت بين يديه المخالفين، وبلغ به الميل إلى ضرب بعض الشيعة المتعصبين وأخرجهم من البلد، وظهرت كلمة السنة، وقعدت لإقراء كتاب البخاري وحضرت السيدة المذكورة قراءة جميعه، وحضر الجم الغفير من الناس بعد منافرتهم لي، وأنسوا بما فيه من فضائل الصحابة، وبقيت عندهم بقية عام سبعة وثلاثين وعام ثمانية وثلاثين، وقد قرأ علي جماعة من أهل تلك الجهة، وفشت فيهم السنة، وكانت الفتوى فيها على مذهب مالك رَحِمَهُ اللهُ مدة مقامي بها، وبلغ ذلك القاضي أبا جعفر السمناني شيخنا رحمته الله فكاتبني يقول لي: استفتحت بلدا ما استفتح القاضي أبو بكر مثله<sup>(1)</sup>.

والمثال الثاني: تأليف الحافظ أبي الخطاب عمر بن حسن بن دحية (ت 633هـ) لكتاب «من ألقم حجرا إذ كذب وفجر وأسقط عدالة من قال من الصحابة: ما له

(1) عن دراسة المحقق لكتاب التعديل والتجريح للباجي.

أهجر»، قال في مقدمته: «وهي أكبر متعلق الروافض في ذم الصحابة الكرام، وقولهم فيهم إنهم أطلقوا الهجر.. ومقصد الروافض في هذه المسألة أن يجعلوا الصحابة ظالمين... إلخ»<sup>(1)</sup>.

◀ ومن مظاهر ذلك الإفتاء في من انتقص الصحابة أو طعن فيهم أو فضل أحدا عليهم، ومما ذكره الونشريسي في المعيار فتوى الفقيه أبي عبد الله محمد بن عبد المؤمن التازي في من يفضلون المهدي بن تومرت «على أبي بكر وعمر»<sup>(2)</sup>، قال: «وأما تفضيلهم إياه على الصحابة فكفر صراح، لأنه قد انعقد الإجماع من المسلمين أن أفضل الناس بعد النبي ﷺ أبو بكر ثم عمر.. فهؤلاء خرقوا الإجماع، ومن خرق الإجماع فهو كافر يستتاب»<sup>(3)</sup>.

وبالجملة فمحنة المالكية للصحابة مما لا يسع المقام البسط فيه، وحسبنا ما ذكرنا للإجماع إلى هذه الحقيقة مدعومة بما يكفي من الشواهد والأدلة.

(1) من ألقم الحجر لابن دحية، بتحقيق ذ عبد العزيز فارح (ص 69).

(2) المعيار (2/455).

(3) نفسه (2/456).

## المبحث الثالث: مواقف مالكية القيروان من منتقضي الصحابة في القرنين الرابع والخامس

وهي نصوص عن علماء القيروان، تثبت محبتهم للصحابة وتفانيهم في الدفاع عنهم والذب عن أعراضهم، ومعاداة من يمس مقامهم، وقد رتبها ترتيبا زمنيا لتحسن الإفادة منها، ويتخلص فيها فصول معاناة أئمة القيروان في هذه السبيل.

✽ انتقاد ابن أبي حسان اليحصبي (ت227هـ) للخوض في التفضيل بين الصحابة

روى المالكي في رياض النفوس عن «سليمان بن خلاد قال: قلت لابن أبي حسان: رأيت هذا الذي يقول الناس في أبي بكر وعمر، يريد التفضيل بينهما، فرفع يده فضر بني ضربة واحدة أوجعتني، ثم قال: ليس هذا دين قريش، ولا دين العرب، هذا دين أهل قم، قرية من قرى خراسان. ثم قال: والله ما يخفى علينا نحن من يستحق الولاية بعد والينا ولا من يستحق القضاء بعد قاضينا، فكيف يخفى على أصحاب محمد ﷺ من يستحق الأمر بعد نبيهم»<sup>(1)</sup>.

✽ محبة سحنون (ت241هـ) لأبي بكر وعمر

«قيل له: إن يعقوب بن المضا لا يحبك، فقال: الحمد لله الذي لم يجمع حبي وبغض أبي بكر وعمر في قلب واحد»<sup>(2)</sup>.

✽ مناظرة أبي العباس بن طالب (ت297هـ) للقاضي ابن عبدون الحنفي في الوصايا، واستنكاره عليه عدم الاهتداء بالصحابة

«قال له ابن طالب: قد فعله [أي الوصية] النبي ﷺ، ذلك خاص بالنبي ﷺ، قال له: وفعله عمر، فقال له ابن عبدون: إنما تشبه أفعالك بفعل عمر؟ فقال له ابن طالب:

(1) رياض النفوس (1/287 - 288).

(2) ترتيب المدارك (4/77).

فإذا كان بالنبي لا يُهتدى وبعمر لا يُقتدى وبالأمر لا يُؤتمر فبمن إذن يا هذا؟ فقال إبراهيم [أي ابن الأغلب الأمير]: رجونا بابن عبدون أن يفضح ابن طالب ففضحه ابن طالب»<sup>(1)</sup>.

✽ مناظرات أبي عثمان سعيد بن الحداد (ت302هـ) ذبا عن الصحابة، وإبطاله ما يتمسكه العبيديون في الطعن عليهم

«ووجه إليه مرة عبيد الله [أي الشيعي]، فكر له حديث (من كنت مولاه علي مولاه)، وقال له: ما بال الناس لا يكونون عبيدنا؟ فقال له ابن الحداد: لم يرد ولاية رق، وإنما أراد ولاية الدين، ونزع بقوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِي﴾، فصرفه وعهد إليه بكم المجلس»<sup>(2)</sup>.

«وقال له مرة: أخبرنا الله تعالى أن أصحاب محمد يرتدون بعده، فقال: وأين ذلك؟ فقال: في قوله تعالى: ﴿أَفَإِينٍ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ﴾<sup>(3)</sup>، فقال ابن الحداد: إنما هذا على الاستفهام، كقوله ﴿أَفَإِينٍ مَاتَ قَبَهُمُ الْخَالِدُونَ﴾<sup>(4)</sup>، ومعناه التقرير، ومعنى قوله انقلبتم، أفنقلبون؟ والاستفهامان إذا جاء في قصة استغني بأحدهما عن الآخر»<sup>(5)</sup>.

«وقال له أبو عبد الله يوماً: هلا كان عندك في قوله تعالى حكاية عن نبيه في قوله لأبي بكر: ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾<sup>(6)</sup>، دلالة أن حزنه كان مسخوطاً لنهي النبي ﷺ

(1) ترتيب المدارك (4/328).

(2) نفسه (5/82-83).

(3) سورة آل عمران: الآية 144.

(4) سورة الأنبياء: الآية 34.

(5) ترتيب المدارك (5/84).

(6) سورة التوبة: الآية 40.

له عنه، فقال له أبو عثمان: لم يكن إلا تبشيرا، ليأمن على رسول الله ﷺ وعلى نفسه مما كان يجذره من المشركين، إذا لا يعلم أبو بكر الغيب، فكان قول النبي ﷺ له تبشيرا، ولا يكون إلا بوحي، فقال له: وأين نظيره؟ قال: قوله تعالى: ﴿لَا تَخَافَا إِنِّي مَعَكُمَا أَسْمَعُ وَأَرَى﴾ (1) «(2).

✽ مقتل أبي إسحاق بن البرذون إبراهيم بن محمد الضبي، وأبي بكر بن هذيل دفاعا عن الصحابة والسنة

«ورفعوا عليه [أي بعض الحنفية] لأبي عبد الله الشيعي، وقيل لأخي أبي العباس المخطوم لعنهما الله أنهما يطعنان في دولته، ولا يفضلان عليا، ونمي إليه أنه قال لبعض أصحابه - وقد ناظره في إمامة أبي بكر -: كان علي يقيم الحدود بين يديه، فلولا أنه كان إمام هدى مستحقا للتقديم ما حلت له معونته، فحبسهما، ثم أمر عامل القيروان حسن بن أبي خنزير بضرب ابن هذيل خمسمائة سوط، وبضرب رقبة ابن البرذون، فغلط ابن أبي خنزير، فضرب ابن البرذون، وقتل ابن هذيل، ثم تنبه من الغد فقتله .. وقيل إن إبراهيم لما جرد ليقتل، قال له حسن: ترجع عن مذهبك؟ فقال له: أعن الإسلام تستتيني؟ فقتل، ثم ربطت أجسامهما بالحبال، وجرتهما البغال بالقيروان، وصلبا نحو ثلاثة أيام، ثم أنزلا ودفنا» (3).

✽ انتفاضة المالكية مع أبي يزيد الزناتي الخارجي ضد العبيديين نصره للصحابة سنة 333 هـ.

«كان أهل السنة بالقيروان أيام بني عبيد في حالة شديدة من الاهتضام والتستر، كأنهم ذمة، تجري عليهم في أكثر الأيام محن شديدة.

(1) سورة طه: الآية 46.

(2) ترتيب المدارك (5/84).

(3) نفسه (5/119).

ولما أظهر بنو عبيد أمرهم، ونصبوا حسيناً الأعمى السبب - لعنه الله تعالى - في الأسواق، للسب بأسجاع لُقْنها، يتوصل منها إلى سب النبي ﷺ، في ألفاظ حفظها، كقوله - لعنه الله -: العنوا الغار وما حوى، والكساء وما حوى، وغير ذلك. وعلقت رؤوس الحمر والأكباش على أبواب الحوانيت، عليها قراطيس معلقة، مكتوب فيها أسماء الصحابة، اشتد الأمر على أهل السنة، فمن تكلم أو تحرك قتل، ومثّل به، وذلك في أيام الثالث من بني عبيد، وهو اسماعيل الملقب بالمنصور، سنة إحدى وثلاثين وثلاثمائة<sup>(1)</sup>.

«لما كان في رجب سنة إحدى وثلاثين قام الصبي المكوكب يقذف الصحابة ويطعن على النبي ﷺ وعلقت عظام رؤوس أكباش وحمير وغيرها على أبواب الحوانيت والدروب فإذا عليها قراطيس معلقة فيها أسماء يعنون رؤوس الصحابة رضوان الله عليهم فلما رأى ذلك ربيع لم يسعه التأخر عن الخروج عليهم وكذلك جميع الشيوخ يتناولون أبا إسحاق السبائي وغيره ولما اجتمعوا للخروج عليهم قال ربيع القطان أنا أول من يشرع في هذا الأمر ويخرج فيه ويندب المسلمين ويحضهم عليه وتسارع جميع الفقهاء والعباد لذلك فلما كان بالغد خرج ربيع وجماعة الفقهاء ووجوه التجار إلى المصلى بالسلاح الشاك والعدة العجيبة التي لم ير مثلها وضاق بهم الفضاء وتواعد الناس أن ينظروا في الزاد وآلة السفر إلى يوم السبت وذلك يوم الإثنين وركب بعض الشيوخ من الموضع إلى الجامع بالسلاح وشقوا السماط بالقيروان وزادوا في استنهاض الناس فلما كان يوم الجمعة اجتمعوا في الجامع وركبوا بالسلاح الكامل وعملوا البنود والطبول وأتوا بالبنود فركزوها قبالة المسجد المعروف بالحدادين»<sup>(2)</sup>.

(1) ترتيب المدارك (5/303).

(2) معالم الإيمان (3/38).

«قال أبو الحسن بن سعيد الخراط الفقيه: لما بلغني أن الفقهاء قد تجمعوا في الجامع في تدبير الخروج إلى المهديّة في أيام أبي يزيد، بكرت إلى الجامع، فأصبت أبا العرب بن تميم وأبا الفضل المسمي وريع القطان وأبا إسحاق السبائي ومروان بن نصر وغيرهم جلوساً عند المنبر، فتكلموا في الخروج على بني عبيد، فاختلفوا وتناظروا، حتى قال أبو العرب بن تميم: اسكتوا، فسكت الناس، فقال: حدثني عيسى بن مسكين عن محمد ابن عبد الله الجرجاني بإسناده إلى النبي ﷺ أنه قال: يكون آخر الزمان قوم يقال لهم الرافضة، فإذا أدركتموه فاقتلوهم فإنهم كفار، فلما أتم الحديث كبر الناس، وعلت أصواتهم في الجامع حتى ارتج، ثم خرجوا لقتال بني عبيد.. ولم يتخلف من الفقهاء والصلحاء أحد»<sup>(1)</sup>.

«فركب ربيع فرساً، وعليه درع مصبوغ، وتقلد سيفاً، وحبس ربحاً، قد تعمم بعمامة حمراء، وأبو سعيد ابن أخي هشام يمشي معه، على عنقه السيف مصلتاً، وركب أبو العرب، وتقلد مصحفاً، وركب غيرهما في السلاح الشاك، وشقوا القيروان ينادون بالجهاد، قد شهروا السلاح، وأعلنوا بالتهليل والتكبير، وتلاوة القرآن، والصلاة على النبي ﷺ وعلى آله، والترحم على أصحابه وأزواجه رضي الله تعالى عنهم أجمعين، واستنهضوا الناس للجهاد، ورغبوهم فيه.

فلما كان يوم الجمعة، ركبوا بالسلاح التام، والبنود والطبول، وأتوا حتى ركزوا بنودهم قبالة الجامع، وكانت سبعة بنود:

«بند أحمر للمسمي فيه مكتوب: لا إله إلا الله محمد رسول الله، لا حكم إلا لله، وهو خير الحاكمين.

(1) معالم الإيمان (3/44).



«وبندان أصفران لربيع، في أحدهما: بسم الله الرحمن الرحيم، لا إله إلا الله محمد رسول الله، وفي أحدهما: ﴿نَصْرٌ مِّنَ اللَّهِ وَفَتْحٌ قَرِيبٌ﴾<sup>(1)</sup>، على يد الشيخ أبي يزيد، اللهم انصر وليك على من سب نبيك وأصحاب نبيك.

«وبند أصفر لأبي العرب، مكتوب فيه: بسم الله الرحمن الرحيم ﴿فَلْتَلُوا آيَةَ الْكُفْرِ﴾<sup>(2)</sup> الآية.

«وبند أخضر لأبي نصر بن الزاهد، فيه: لا إله إلا الله ﴿فَلْتَلُوهُمْ يُعَذِّبَهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ﴾<sup>(3)</sup>.

«وبند أبيض للسبائي، فيه: بسم الله الرحمن الرحيم، محمد رسول الله، وأبو بكر الصديق، وعمر الفاروق.

«وبند أبيض للعشاء، وهو أكبرها، فيه مكتوب: لا إله إلا الله، ﴿إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ﴾<sup>(4)</sup> الآية.

وحضرت صلاة الجمعة، فخطب خطيبهم أحمد بن أبي الوليد خطبة بليغة، وحرّض الناس على الجهاد، وسب بني عبيد ولعنهم وأغرى بهم، وتلا: ﴿لَّا يَسْتَوِي الْفَلْعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾<sup>(5)</sup> الآية، وأعلم الناس بالخروج من غداهم، يوم السبت.

فخرج الناس مع أبي يزيد لجهادهم، فرزقوا الظفر بهم، وحصروهم في مدينة المهديّة، فلما رأى أبو يزيد [الخارجي] ذلك، ولم يشك في غلبته، أظهر ما أكّنه من الخارجية،

(1) سورة الصف: الآية 13.

(2) سورة التوبة: الآية 12.

(3) سورة التوبة: الآية 14.

(4) سورة التوبة: الآية 39.

(5) سورة النساء: الآية 94.

فقال لأصحابه: إذا لقيتم القوم فانكشفوا عن علماء القيروان، حتى يتمكن أعداؤهم منهم، ففعلوا ذلك، فقتل منهم من أراد الله سعاده، ورزقه الشهادة، منهم المسي، وربيع القطان، ومحمد بن علي البقال، وكان نبياً من أهل العلم، في خمسة وثلاثين رجلاً من الفقهاء والصالحين، وذلك في رجب سنة ثلاث وثلاثين وثلاثمائة، ففارق الناس أبا يزيد، وظهر منه نكران وفسوق واستباحة، ولباس حرير، فانقلب الناس كلهم عليه، وانكسرت شوكته، وظهر إسماعيل فطلبه، وفر أبو يزيد أمامه إلى أن ظفر به إسماعيل [أي الشيعي] فقتله<sup>(1)</sup>.

«وأظهر أهل القيروان بسبب ظهور أبي يزيد بينهم الترحم على أبي بكر وعمر، ولعنوا من لا يترحم على أصحاب النبي ﷺ. وهدموا بيوت المتقلبين».

✻ إقراء أبي العرب محمد بن أحمد بن تميم بن تمام بن تميم التميمي (ت333هـ) كتب الإمامة التي توفي للصحابة حقهم المعنوي

«وهو أحد من خرج لحرب بني عبيد وحصار المهديّة»<sup>(2)</sup>، و«سمع الناس منه كتابي الإمامة لمحمد بن سحنون، فكان يقول: والله لسماع هذين الكتابين عليّ هنا أفضل من كل ما كتبت»<sup>(3)</sup>.

✻ عناية أبي إسحاق إبراهيم بن أحمد السبائي (ت356هـ) بنشر فضائل الصحابة رغم التضيق

«كان من المتعبدين المتقدمين في العبادة، موصوفاً بالعقل والعلم، وكان مما شغل به نفسه، ذكر فضل الصحابة والثناء عليهم، لانتشار أمر المشاركة، فما كان أحد يذكر الصحابة إلا في داره، وكان يقول: رأيت عمر بن الخطاب في المنام فأمني».

(1) ترتيب المدارك (5/ 306 - 307).

(2) ترتيب المدارك (5/ 324).

(3) معالم الإيمان (3/ 45)، ترتيب المدارك (5/ 324).

✽ مناظرة لابن التبان أبي محمد عبد الله بن إسحاق (ت 371هـ) مع بعض علماء الشيعة

### ونصرته في التفضيل ونصرته للصحابة

«.. كان عبد الله المعروف بالمختال صاحب القيروان شدد في طلب أهل العلم ليشترقهم، فطلب الشيخ أبو سعيد بن أخي هشام، وأبا محمد بن التبان، وأبا القاسم بن شبلون، وأبا محمد ابن أبي زيد، وأبا الحسن القاسبي، فاجتمعوا في مسجد ابن اللجام واتفقوا على الفرار، فقال لهم ابن التبان: أنا أمضي إليه، وأكفيكم مؤونة الاجتماع به، ويكون كل واحد منكم في داره، ويقال إنهم أرادوا السير إلى عبد الله، فقال لهم: أنا أمضي إليه، أبيع روعي من الله دونكم، لأنكم إن أتى عليكم، وقع على الإسلام وهن، ويقال إنه قال لعبد الله لما دخل عليه: جئتك عن قوم إيمانهم مثل الجبال، ألقهم يقيناً أنا، فحدث بعض من حضر قال: كنت مع عبد الله، وقد احتفل مجلسه بأصحابه، وفيهم الداعيان أبو طالب وأبو عبد الله، وقد وجه إلى ابن التبان، فإذا به داخل، وعيناه تودقان كأنهما عينا شجاع، فدخل، وسلم، فقال له: أبطأت عنا يا أبا محمد، فقال: في شغلك كنت، كتاب ألفتة في فضائل أهل البيت، الساعة أتاني به المجلد، وأخرجه من كمي ودفعه إليّ، فقال له: يا أبا محمد، ناظر هؤلاء الدعاة، قال: بماذا؟ قال: في فضائل أهل البيت، فقال لهما: ما تحفظان في ذلك؟ فقال له أبو طالب: أنا أحفظ حديثان، ولحن، ثم سأل الآخر فقال له: وأنا أحفظ حديثان، فقال له: فهذان الحديثان اللذان تحفظ أنت، هما الحديثان اللذان يحفظ هذا، قال: نعم، قال له: هما يحفظان حديثان، ونطق بلحنتهما، وأنا أحفظ في ذلك تسعين حديثاً، فالأولى بهما الرجوع إليّ، ثم قال عبد الله: يا أبا محمد، من أفضل أبو بكر أو عليّ؟ قال: ليس هذا موضعه، قال: لا بد، فقال: أبو بكر أفضل من عليّ، فقال عبد الله: أيكون أبو بكر أفضل من خمسة جبريل عليه السلام سادسهم؟ فقال أبو محمد: أيكون عليّ أفضل من اثنين الله ثالثهما؟ إني أقول لك ما بين اللوحين، وأنت تأتيني بأخبار الأحاد، فضايق عبد الله، وقال: فمن

أفضل عائشة أو فاطمة؟ فقال له: هذا أحد من سؤالك أولاً، قال: لا بد، قال: عائشة وسائر أزواج النبي ﷺ أفضل من فاطمة، قال: من أين؟ فقال له قال الله تعالى: ﴿يَنْبِئُكَ اللَّهُ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ (1)، فيقال: إن بعض الدعاة قال له في هذه المسألة: أيما أفضل، امرأة أبوها رسول الله ﷺ، وأمها خديجة الكبرى، وزوجها علي بن أبي طالب ابن عم رسول الله ﷺ، وولداها الحسن والحسين، سيدي شباب أهل الجنة، أو امرأة، أمها أم رومان، وأبوها عبد الله ابن أبي قحافة؟ فقال له أبو محمد: أيهما أفضل عندك، امرأة إذا طلقها زوجها، أو مات تزوجت عشرين زوجاً؟ أو امرأة إذا مات عنها زوجها أو طلقها لم تحل لمسلم؟ فسكت، فيحكى، أن عبد الله قال له: يا أبا محمد أنت شيخ المدنيين، ومن يتزين بك، أدخل العهد وخذ البيعة، فعطف عليه أبو محمد، وقال له: شيخ له ستون سنة، يعرف حلال الله وحرامه، ويرد على اثنين وسبعين فرقة، يقال له هذا؟ لو نُشِرْتُ بين اثنين، ما فارقت مذهب مالك. فلم يعارضه، وقال لمن حوله: امضوا معه، فخرجوا ومعهم سيوف مصلته، فمر بجماعة من الناس ممن أحضر لأخذ الدعوة، فوقف عليهم، وقال: تثبتوا، ليس بينكم وبين الله عز وجل إلا الإسلام، فإن فارقتموه هلكتم، فترك عبد الله طلب بقية الشيوخ بعد ذلك المجلس (2)، قال ابن ناجي معلقاً: «وما زلت أسمع من شيخنا أبي الفضل البرزلي ينقل غير ما مرة أنه قال لهم: الجواب عن ذلك من عشرة أوجه، أحدها أن عائشة رضي الله عنها مع النبي ﷺ في درجته وفاطمة مع علي بن أبي طالب في درجته، ودرجة علي لا تساوي درجة النبي ﷺ، وأنه سرد عليهم بقية الأجوبة» (3).

(1) سورة الأحزاب: الآية 32.

(2) ترتيب المدارك (6/ 253 - 254)، ومعالم الإيمان (3/ 114).

(3) معالم الإيمان (3/ 115).

✽ تأليف أبي إسحاق إبراهيم بن عبد الله الزييدي المعروف بالقلانسي (ت 359هـ)  
للإمامة والرد على الرافضة

«كان رجلاً صالحاً فاضلاً فقيهاً، عالماً بالكلام والرد على المخالفين، له في ذلك  
توايف حسنة، وله كتاب في الإمامة والرد على الرافضة»<sup>(1)</sup>.

✽ اقتصاد ابن أبي زيد القيرواني (ت 386هـ) في الدعاء لعلي عليه السلام مخالفة لبني عبيد

ففي (ص: 3 أ) من كتابه الذب عن مذهب مالك ذكر ابن أبي زيد علياً فقال: «عليّ  
رحمه الله»، وفي (ص: 198 أ) ذكره فقال: «وعن عليّ رحمه الله»، فلم يذكر ابن أبي زيد  
علياً بالترضي واكتفى بالترحم، وهذا خلاف صنيعه مع غيره من الصحابة، حيث  
يقول في (ص: 114 أ) عند ذكر عائشة: «عائشة عليها السلام»، وهذا منه تخفيف للغلو في  
علي الذي كان سائداً في عصره من طرف العبيديين، وإعلاء من شأن عائشة التي  
يبغضونها.

✽ استدلال خلف بن عمر الشهير بابن أخي هشام (ت 371هـ) على كفر من سب عائشة

«وناظره بعض العراقيين، فقال لهم: أنتم تقولون من سبّ عائشة قتل، والله يقول:  
﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ﴾<sup>(2)</sup> الآية، والرسول  
إنما جلد أصحاب عائشة، فلم تأخذوا بالقرآن ولا بالسنة، فقال له أبو سعيد: قال الله  
تعالى: ﴿وَلَيْكَ مُبْرَأُونَ مِمَّا يَقُولُونَ﴾<sup>(3)</sup>، فضرب قبل البراءة بها في القرآن، وبعد  
القرآن من سبها فقد رد القرآن، ومن رد حرفاً منه، فقد كفر بإجماع»<sup>(4)</sup>.

(1) ترتيب المدارك (6/ 257).

(2) سورة النور: الآية 4.

(3) سورة النور: الآية 26.

(4) ترتيب المدارك (6/ 212)، معالم الإيمان (3/ 128).

✽ محنة أبي إسحاق التونسي (ت 450هـ) لتساهله في أمر العبيدين في بعض الفتاوى

«كان الشيخ أبو إسحاق قد امتحن مع فقهاء القيروان محنة عظيمة في سنة سبع وثلاثين وأربعمائة، وذلك أنه استفتي من مدينة من عاده في مراجعة عقدها ولي من العبيدين، وذلك بعدما جرى عليهم ما جرى بالقيروان، وقيام المسلمين عند ولاية المعز بن باديس صاحبها عليهم، وتقتيلهم كل مقتل، وانتصار المعز في ذلك، فرد الفقيه أبو إسحاق في بعض جوابه أن هذه الفرقة على ضربين، أحدهما كافر مباح الدم، والضرب الآخر: هم الذين يقولون بتفضيل علي بن أبي طالب على سائر الصحابة، لا يلزمهم [الكفر]، ولا تبطل نكاحاتهم.

وشاعت فتواه، فأنكرها فقهاء إفريقية بالقيروان وغيرها، وكانوا من التشديد على هذه الفئة المارقة وكل من يتعلق بهم حيث كانوا، والعامّة أشد من ذلك، لاسيما بظهورهم عليهم، وبغضهم فيهم، وأرسلوا إلى أبي إسحاق في معاودة النظر، وأن يرجع، فأبى إباءً شديداً، فخالف الجميع، واستحقر شأن مخالفته، وانتهت القصة إلى السلطان المعز، فجمعهم ببعض الجمع عنده في المقصورة، وناظره، فأظهر الإنابة إلى قولهم، والرجوع إليهم، ثم خلا بأصحابه، فأنكروا عليه رجوعه عن قولهم، وأنه الحق الذي لا يجب سواه، وكان رأي الفقهاء سد هذا الباب للعامّة على هذه الكفرة، وأن بني عبيد زنادقة، وأن الداخل في دعوتهم - وإن لم يقل بقولهم - كافر لتوليه الكفرة، فأظهر أبو إسحاق التماذي على قوله، وإنكار الرجوع عنه، ومشى الناس في هذا بعضهم إلى بعض، وامتزج فيه القيام لله عز وجل في ذلك بالشهوة من العصبية للفقهاء في ذلك، وأتهم مكاتبات علماء الجهات بإنكار ذلك، وأن المفتين بهذه المقالة الخبيثة من المصريين والشاميين قد انتسخوا جوابه، ونهضوا ليفتنوا به الناس، وسر به من في قلبه مرض، واحتج به، فأطلق الفقهاء الفتيا عليه بمقالته هذه بالتضليل والتبديع، وقال فيها

الشعراء قصائد كثيرة، تضمنت إيذاء أبي إسحاق والتبري منه، وأنشدها الشعراء والطلبة عند الفقهاء غيره، في دورهم وجموعهم، وأطلقوا فيها عليه، وأمر السلطان بسجل [أنشئ] في القصة من التبرؤ من قوله، ونيل فيه منه ما يعظم الله تعالى به أجره، وأمر بقراءته يوم جمعة على المنبر قبل الصلاة، مستهل صفر عام ثمان وثلاثين، ثم أمر السلطان بإحضاره بالمقصورة في ذلك اليوم، إثر الصلاة، وأحضر معه الفقيه أبا القاسم الليدي [في] بقية مشيخة الفقهاء وكبيرهم، والفقيه أبا الحسن ابن المغربي، والقاضي أبا بكر بن محمد بن أبي زيد، خاصة من بين سائر الفقهاء، وكان هذان الفقيهان من أشد الناس، وحكم في المسألة الليدي، فحكم بأن يقر بالتوبة على المنبر، بمشهد جميع الناس، وأن يقول: كنت ضالاً فيما رأيته ونظقت به، ثم رجعت عن ذلك إلى مذهب الجماعة، فكانوا على ذلك، وكأنه استعظم الأمر على المنبر، وقال: ها أنا أقول هذا بينكم، فساعدوه، وقنعوا منه بقول ذلك بحضرة السلطان والجماعة، وأن يقوله بمجلسه، ويشيعه عن نفسه، فافترقوا على ذلك.

وحصلت على الشيخ من ذلك غضاضة، فخرج في صبيحة يومه متوجهاً إلى منستير، للرباط مسكناً لقضيته ومنسياً لها.

قال عياض<sup>(1)</sup>: لا امتراء عند منصف أن الحق ما قاله أبو إسحاق، ولا امتراء أن مخالفته أولاً لرأي أصحابه في حسم الباب لمصلحة العامة واللجاج خطأ، وأن رأي الجماعة كان أسدّ للحال، وأولى بعائدة الخير، وفتواه هو أجرى على العلم وطريق الحكم، ومع هذا، فما نقصه هذا عند أهل التحقيق، ولا غص من منصبه عند أهل التوفيق<sup>(2)</sup>.

(1) في المطبوعة: ابن عياض.

(2) ترتيب المدارك (8/ 59 - 62)، معالم الإيمان (3/ 220 - 221).

### ✽ صبر مالكية القيروان على الإيذاء نصرة للسنة والصحابة

قال ابن ناجي: «جزى الله مشيخة القيروان، هذا يموت وهذا يُضرب، وهذا يُسجن، وهم صابرون لا يفرون، ولو فروا لكفرت العامة دفعة واحدة»، «قال أبو الحسن القابسي عن شيوخه الذي أدركهم: إن الذين ماتوا في دار البحر بالمهدية من حين دخول عبيد الله [أي الشيعي] إلى الآن أربعة آلاف رجل في العذاب ما بين عابد وعالم ورجل صالح، ولذلك يقول سهل الوراق:

وأحل في دار البحر في أغلاله ~~من~~ من كان ذا تقوى وذا صلوات»<sup>(1)</sup>.

### ✽ ردهم على الشاعر ابن القيني المغربي أبي الحسن علي بن سعيد في هجوه للصحابة

«إليه تنسب القصيدة التي وجدت في دار الداعي يوم انتقلهم إلى قصر المنصور، حين ضاق بهم الأمر وكثر فيهم القتل، أولها: من الخفيف

الجهاد الجهاد قوموا حمية ~~من~~ قد تمادت في هرها المالكية

وفيها كفر عظيم خارج عن القياس، وسب شنيع في النبي ﷺ، وفي أصحابه وأزواجه ~~عليهم~~، وجاوبه عنها جماعة من شعرائنا .. وخرج مدينة باعايه فيمن خرج من أهل مذهبه سنة تسع وأربع مائة، فقتلوا هنالك»<sup>(2)</sup>.

(1) معالم الإيمان (41/3).

(2) الوافي بالوفيات (405/6).



## فهرس المصادر والمراجع

- ◀ أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس، لمحمد بن حارث الخشني (ت361هـ)، طبعة المعهد العلمي للتعاون مع العالم العربي. Conserjo superior de investigaciones científicas. Instituto de cooperacion con el mundo arabe MDRID 1992. MARIA LUISA AVIGA Y LUIS MOLINA.
- ◀ الاستقصاء لأبي العباس الناصري دار الكتاب - الدار البيضاء 1997م، الطبعة الأولى، تحقيق: جعفر الناصري ومحمد الناصري.
- ◀ البحر المحيط في أصول الفقه لبدر الدين بن بهادر الزركشي الشافعي (ت794هـ) اعتناء عمر سليمان الأشقر مراجعة عبد الفتاح أبو غدة وعمر سليمان الأشقر ط2/سنة1992م وزارة الأوقاف، طبعة الصفوة الصفاة - الكويت.
- ◀ البيان والتبيين للجاحظ، تحقيق عبد السلام هارون.
- ◀ تاج التراجم في طبقات الحنفية لابن قطلوبغا.
- ◀ ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك للقاضي عياض، طبعة وزارة الأوقاف المغرب، تحقيق محمد بن تاويت الطنجي وآخرين، طبعة1401/1.
- ◀ التعديل والتجريح لأبي الوليد الباجي، طبعة وزارة الأوقاف بالمغرب.
- ◀ التكملة لكتاب الصلة لأبي عبد الله محمد بن محمد بن عبد الملك الأنصاري الأوسي المراكشي، تحقيق ذإحسان عباس، طبعة دار الثقافة بيروت ط1.
- ◀ جامع بيان العلم وفضله لأبي عمر بن عبد البر النمري، طبعة دار الفكر.
- ◀ الجامع في السنن لابن أبي زيد القيرواني، تحقيق محمد أبو الأجدان - عثمان بطيخ، طبعة 1402/1 - 1982م مؤسسة الرسالة بيروت - المكتبة العتيقة تونس.
- ◀ دفع شبه التشبيه لابن الجوزي، تحقيق محمد زاهد الكوثري.

- ◀ الديباج لإبراهيم بن فرحون اليعمرى (ت 899هـ)، طبعة دار الكتب العلمية ط 1417/1.
- ◀ الذخيرة لأبي العباس شهاب الدين القرافي (ت 684هـ)، تحقيق محمد حجي، طبعة دار الغرب الإسلامي، طبعة 1994/1 م.
- ◀ الرسالة لأبي محمد بن أبي زيد القيرواني، طبعة 3 وزارة الأوقاف.
- ◀ الرسالة لأبي محمد بن أبي زيد القيرواني، طبعة 3 وزارة الأوقاف المملكة المغربية.
- ◀ الروض الأنف لأبي القاسم السهيلي (ت 582هـ)، طبعة دار الفكر 1409.
- ◀ رياض النفوس للمالكي، تحقيق البكوش دار الغرب الإسلامي.
- ◀ رسالة في فضل الأندلس وذكر رجالها، لابن حزم ضمن رسائل ابن حزم، تحقيق إحسان عباس، طبعة 1981/1 م، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.
- ◀ سير أعلام النبلاء للإمام الذهبي، تحقيق شعيب الأرنؤوط وغيره، طبعة مؤسسة الرسالة.
- ◀ شرح كتاب الجامع من مختصر عبد الله بن عبد الحكم لأبي بكر الأبهري (ت 375هـ)، تحقيق حميد لحر، طبعة دار الغرب، طبعة 1425/1 - 2004 م.
- ◀ شرح المحلي على جمع الجوامع بحاشية البناني وتقريبات الشربيني، طبعة دار الفكر 1415.
- ◀ الصلة في تاريخ أئمة الأندلس وعلمائهم ومحدثهم وفقهائهم وأدبائهم لأبي القاسم خلف ابن عبد الملك (ت 578هـ) باعتناء السيد عزت العطار الحسيني مكتبة الخانجي ط 1414/2 - 1994 م.
- ◀ الطبقات السنية في تراجم الحنفية للتقي الغزي.
- ◀ العواصم من القواصم لأبي بكر بن العربي المعافري (ت 543هـ)، تحقيق ذ عمار الطالبى، طبعة مكتبة دار التراث بالقاهرة، طبعة 1417/1.
- ◀ غياث الأمم في التياث الظلم لأبي المعالي الجويني، تح ذ مصطفى حلمي ذ فؤاد عبد المنعم أحمد، طبعة دار الدعوة، طبعة 1979 م.

- ◀ الفكر السامي للحجوي، طبعة المكتبة العصرية.
- ◀ كشف الظنون لحاجي خليفة.
- ◀ معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان للدباغ، طبعة 1320هـ المطبعة الرسمية العربية.
- ◀ المعيار المعرب للونشريسي خرجه جماعة من الأساتذة بإشراف د سعيد حجي، مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية 1401 - 1981م، طبعة دار الغرب الإسلامي.
- ◀ المقدمات الممهدة لما في رسوم المدونة من أحكام لأبي الوليد بن رشد الفقيه (ت520هـ)، تحقيق محمد حجي، طبعة 1408/1، طبعة دار الغرب.
- ◀ من ألقم الحجر لابن دحية، بتحقيق ذ. عبد العزيز فارح، كتاب دعوة الحق 1423هـ.
- ◀ المنية والأمل لا المرتضى وفرق وطبقات المعتزلة للقاضي عبد الجبار، تحقيق علي سامي النشار وعصام الدين محمد علي دار المطبوعات الجامعية بمصر 1972م.
- ◀ الوافي بالوفيات للصفدي خليل بن أبيك.